الفصل الثالث

التجـــارة والبيئـــة

على مائدة العشاء فى إحدى أمسيات الصيف فى العاصمة السويسرية الهادئة جنيف سمعت أحد الدبلوماسيين المخضرمين يقول: إن العالم سوف يحكم خلال السنوات القادمة بمعرفة منظمة التجارة العالمية. بعد أن كان يحكم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن بمعرفة مجلس الأمن الدولى. فبعد انهيار الاتحاد السوفيتى، وسقوط حائط برلين، وزوال ما كان يسمى بالكتلة الشيوعية، بدأ نظام عالمى جديد يتشكل وتتضح معالمه شيئا فشيئا. وكان من أهم ملامح هذا النظام إنشاء منظمة التجارة العالمية بعد نحو ثلاثين عاما من المفاوضات حول ضرورة تحرير التجارة وإزالة جميع العوائق التى تحد من ذلك على مستوى العالم، وتسابقت دول العالم للانضمام للمنظمة الجديدة التى تتنامى قوتها يوما بعد يوم، وواكب ذلك الحديث عن قضايا البيئة العالمية حتى إن البعض يقول: إن العولمة بدأت بقضايا البيئة تحت شعار «كوكب واحد». وفى غمار الحديث عن حرية التجارة بدأت بعض المخاوف من أن يؤدى ذلك إلى تشجيع استنزاف الموارد الطبيعية. خاصة فى الدول التى تملك ثروات طبيعية ضخمة بينما لا تملك قواعد صناعية كبرى تساعدها

على الإنتاج والتصدير. خاصة وأن ما تعلمناه من دروس التاريخ يفيد بأن الممارسات الاستعمارية خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين التى تمت فيما وراء البحار قد اعتمدت على نهب الثروات الطبيعية فى آسيا وأفريقيا وإرسالها إلى دول الاستعمار الأوروبى حيث يتم تحويلها إلى منتجات يعاد تصديرها إلى جميع أسواق العالم. ولمعالجة موضوع حرية التجارة وتأثيراته البيئية أنشأت منظمة التجارة العالمية لجنة خاصة بشئون التجارة والبيئة قدمت أول تقرير لها عام ١٩٩٦ فى الاجتماع الوزارى الذى عقد فى سنغافورة، ولقد أكد ذلك التقرير على عدم وجود تناقض بين مفاهيم تحرير التجارة وحماية البيئة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. إلا أن ذلك لا زال محل جدل بين فريقين، فريق من أنصار إزالة كل القيود التى تعترض حرية التجارة العالمية ويدعى أن تلوث البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية لا يحدث كنتيجة مباشرة لحرية التجارة، ولكنه يحدث لأن الملوث لا يريد أن يدفع تكلفة إزالة ما أحدثه من تلوث، كما أن المستهلك لا يرغب هو الآخر فى تحمل تكلفة ذلك ضمن تكلفة ما يستهلك من سلع وخدمات.

ويضيف هؤلاء أنه على العكس فإن حرية التجارة وزيادة الصادرات سوف تؤدى إلى نمو اقتصادى سوف يسهم بالتأكيد فى تحمل تكلفة حماية البيئة، تلك التكلفة التى لا تستطيع الدول الأقل نموا تحملها، كما أن حرية التجارة سوف تؤدى أيضا إلى سهولة

عملية نقل التكنولوجيا صديقة البيئة والتى سوف تسهم فى النهاية فى تحسين نوعية البيئة بل والارتقاء بنوعية الحياة ذاتها.

كانت تلك هى المبررات التى يسوقها مؤيدو حرية التجارة ومناصروها. فما هى فى المقابل التخوفات والهواجس البيئية التى يثيرها الفريق الآخر المهتم بشئون البيئة والذى يطالب بحمايتها من أخطار حرية التجارة.

يقول هذا الفريق: إن التنمية المستدامة التى أكدت عليها أجندة القرن الحادى والعشرين الصادرة عن قمة الأرض فى ريو عام ١٩٩٢ لا تقتصر على النمو الاقتصادى الذى تهدف إليه حرية التجارة ولكنها تعتمد أيضا على ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدخال الاعتبارات الاجتماعية فى التخطيط للتنمية، كما أن هناك تخوفات من أن تؤدى حرية التجارة إلى هجرة الصناعات الملوثة إلى الأسواق الناشئة فى الدول النامية التى تفتقر إلى التشريعات والمعايير البيئية التى تحميها من هذا بحيث تتحول تلك الدول إلى مقالب لقمامة العالم من المواد والنفايات والمعدات الضارة بالبيئة، وبالتالى يزداد الفقراء فقرا فى جنوب الكرة الأرضية ويزداد الأغنياء غنى فى شمالها.

وينادى هذا الفريق أيضا بحق الدول النامية فى حماية أراضيها فى مواجهة مستوردى المواد والكيماويات والنفايات وكل ما يهدد

البيئة أو الصحة العامة. وهكذا نجد أن لكل فريق حججه ومبرراته والتى قد تبدو منطقية، إلا أن الحقيقة المؤكدة أن هذا الموضوع يعد فى النهاية أحد ملامح النظام العالمى الجديد الذى تتشكل ملامحه الآن والذى يسعى إلى تجاهل مطالب الفقراء، ولن يكون ذلك فى النهاية فى صالح جميع الأطراف، وتلك هى الرسالة التى جاءت واضحة وعالية النبرة خلال اجتماعات منظمة التجارة العالمية الأخيرة فى سياتل.

إن فرض مزيد من القيود البيئية على الصادرات معناه ببساطة وضع مزيد من العقبات فى مواجهة صادرات الدول النامية فى أسواق العالم، تلك الدول التى لا زالت - لأسباب نعلمها جميعا - لا تملك التكنولوجيا ولا الإمكانات البشرية والمادية للتوافق مع تلك المعايير، بل إن التشدد قد وصل مداه فى المناقشات الدائرة حاليا حول هل من المقبول أن نكتفى بأن يكون المنتج النهائى صديقاً للبيئة أو لابد أن تكون طريقة إنتاجه هى ذاتها صديقة أيضا للبيئة؟

ويثار تساؤل هام لا زال يبحث عن إجابة فى قضية الصادرات المصرية، تلك القضية التى أصبحت واحدة من أهم قضايانا الاقتصادية. وتبارى الجميع فى المناداة بضرورة تضييق الفجوة بين حجم ما نستورد من الخارج وحجم ما نصدر لأسواق العالم خاصة بعد الزيادة المضطردة فى قيمة فاتورة الواردات المصرية، وما تمثله

من ضغوط على الاقتصاد القومى وعلى قيمة العملة المصرية مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى خاصة الدولار الأمريكى. والواقع - رغم كل ما يقال - أن حجم الصادرات المصرية لا يتناسب إطلاقا مع المقومات التى يملكها الاقتصاد القومى ولا مع ثقل مصر ووزنها على الساحة الدولية. ولقد تناولت هذه القضية أقلام الكتاب وخبراء المال والاقتصاد، وتركزت معظم كتاباتهم حول المسائل المتعلقة بإزالة القيود التى تحد من نمو الصادرات المصرية بل وتشجيع المصدرين ودعمهم من أجل الوصول إلى أسواق العالم التى تشهد الآن منافسة شرسة بعد أن سقطت الحواجز المكانية والزمانية وأصبح نحو ٦٠٪ من التجارة العالمية يتم من خلال شبكة الإنترنت. وفى إطار منظمة التجارة العالمية فإن الاهتمام بالبعد البيئى وعلاقته بالتجارة الدولية أخذ يتنامى يوما بعد يوم كنتيجة طبيعية لتنامى الوعى البيئى عند المستهلكين فى أسواق الدول المتقدمة حيث يزداد عدد العملاء (الخضر) كل يوم بحثا عن المنتجات (النظيفة) صديقة البيئة. وكان ذلك دافعا أساسيا لتبنى سياسات تهدف إلى وضع مزيد من القيود أمام حركة المنتجات - سواء كانت سلعًا أم خدمات - ذات التأثيرات البيئية السالبة. فمنذ مؤتمر قمة الأرض فى البرازيل عام ١٩٩٢ اتفق المجتمع الدولى على مجموعة من اتفاقيات البيئة العالمية التى لا يخلو معظمها من تناول العلاقة بين التجارة والبيئة، بل إن العديد من تلك الاتفاقيات تتناول بشكل مباشر عملية الاتجار فى

بعض المنتجات البيئية مثل اتفاقية (سايتس) التى تنظم عملية الاتجار فى الكائنات المهددة بالانقراض سواء كانت تلك الكائنات نباتية أم حيوانية أم كائنات بحرية، وتشير بعض الدراسات إلى أن الاتجار غير الشرعى فى تلك الكائنات يمثل ثانى أكبر تجارة فى العالم بعد الاتجار فى المخدرات. وكان آخر تلك الاتفاقيات الدولية البروتوكول الذى اتفق عليه مؤخرا فى جوهانسبرج بجنوب أفريقيا لحظر تصدير واستيراد مجموعة من المركبات الكيميائية الخطرة ومن أشهرها مادة د.د.ت.

ونظرا لتنامى هذا الاتجاه فإن الحديث يدور الآن فى بعض الدوائر حول إمكانية إنشاء منظمة دولية للبيئة تسمى «منظمة البيئة العالمية» على غرار «منظمة التجارة العالمية» وذلك حتى يمكن للحوار بين التجارة والبيئة أن يكون حوارا متوازنا لا يتم الانحياز فيه لطرف على حساب الطرف الآخر. والواقع أن هذا الحوار اتسم حتى الآن بعدم التكافؤ بين الدول الصناعية المتقدمة والتى حققت معدلات نمو مرتفعة، وارتفع فيها نصيب الفرد من الدخل إلى أرقام تحقق له عيشة مترفة هنيئة، وبين الدول النامية التى تحبو فى طريق النمو والتقدم والرفاهية. فبينما تسعى الدول المتقدمة إلى فرض مزيد من القيود البيئية على حركة الواردات تحت دعوى حماية البيئة والصحة العامة وعدالة المنافسة فى أسواق العالم حيث لا يمكن السماح لدولة ما فى هذه القرية الكونية بتحقيق مزايا نسبية على

حساب تدهور الموارد الطبيعية وتلوث البيئة، وعلى الجانب الآخر فإن الدول النامية تعتبر ذلك فى كثير من الأحيان يمثل عائقا أمام صادراتها فى المستقبل القريب خاصة وأن المعايير البيئية فى العديد من الدول النامية لا زالت متراخية، كما أن الالتزام بتلك المعايير يصطدم أيضا بالعديد من المعوقات، وتلك قضية فى غاية الخطورة على مستقبل الدول النامية.

إن تراخى المعايير البيئية فى العديد من الدول النامية سوف يؤدى حتما إلى هجرة الصناعات الملوثة إلى تلك الدول، كما سيؤدى أيضا إلى إغراق أسواق تلك الدول بالمنتجات والتقنيات التى تؤدى إلى مزيد من التدهور البيئى، وعلى سبيل المثال حينما نسعى إلى التشدد فى حدود انبعاثات المركبات، فإننا بجانب حمايتنا لصحة البشر نتجنب أن يتحول السوق المصرى إلى مقلب للسيارات غير القابلة للتسويق فى دول أوروبا وأمريكا واليابان. وتشير بعض التقارير التى نشرت فى العالم إلى أن الاندفاع فى شراء مصانع الأسمنت التى طرحت للبيع فى إطار برنامج الخصخصة المصرى إنما كان أحد دوافعه الأساسية تراخى المعايير البيئية وعدم التشدد فى تطبيقها، وعلى الرغم من التشدد فى تلك المعايير التى جاء بها القانون رقم ٤ لعام ١٩٩٤ فإن هناك العديد من الأسباب الأخرى كانت وراء هذا الاندفاع من أهمها حسن الأداء الاقتصادى لتلك الشركات مقارنة بما كان مطروحا للبيع من الصناعات الأخرى. وهناك بُعْد آخر يجب

عدم إغفاله هو أن التراخى فى الالتزام بالمعايير البيئية فى الدول النامية سوف يحد من هجرة الصناعات المتقدمة كصناعة الإلكترونيات التى تتطلب بطبيعتها مستويات فائقة الجودة فى نوعية البيئة. وإذا كان لمصر أن تفوز بنصيب عادل من هذه الصناعة فى إطار برنامج التنمية التكنولوجية التى تتبناه الحكومة، فإنه لا بديل عن الارتقاء بنوعية البيئة جذبا لتلك الصناعات ذات القيمة المضافة العالية.

وهكذا فإن الالتزام بالمعايير البيئية سوف يحقق العديد من الأهداف للاقتصاد الوطنى علاوة على الحفاظ على صحة الإنسان المصرى الذى يمثل أغلى ما تملكه مصر من ثروات.

وفى نفس السياق فإن التشدد فى تطبيق المعايير البيئية سوف يدفع الصناعة المصرية نحو الارتقاء والتحديث وبالتالى تتحسن قدرتها التنافسية وتجد منتجاتها مكانا لها فى أسواق العالم.

وأخيرا فإن الحديث يدور حاليا ليس فقط حول المنتجات صديقة البيئة ولكن عن كيفية إنتاج تلك المنتجات، وهل تم مراعاة حماية البيئة أثناء عملية الإنتاج وهو ما يعرف بالإنتاج النظيف، إذ لا يكفى أن يكون المنتج النهائى نظيفا وصديقا للبيئة بل لابد أيضا أن يتم مراعاة حماية البيئة فى كل مراحل إنتاجه واستخدامه وهو ما يعرف بدورة حياة المنتج.

وهنا دعونا نتوقف قليلا لنرى كم من منتجاتنا المصرية سوف تنطبق عليها تلك الشروط.

ويبقى عدد من الأسئلة يبحث عن إجابات!

هل أخذنا فى الاعتبار كل تلك الأبعاد ونحن نخطط لنمو الصادرات المصرية، وهل يَعِى المصدر تلك الحقائق وهو يتعامل مع أسواق العالم، وما هو دور جمعيات رجال الأعمال واتحاد الصناعات المصرية والغرف التجارية وكل من يهمه أمر الصادرات المصرية لمواجهة تلك القضايا، وأتذكر هنا رواية حكاها لى أحد رجال الأعمال المصريين، والذى يسعى جاهدا فى ظل المنافسة الشرسة فى الأسواق العالمية إلى زيادة صادراته. وتتلخص تلك الرواية فى أنه لكى يفوز بعقد توريد منتجاته لواحدة من كبريات شركات التوزيع فى العالم والتى تنتشر فروعها فى معظم العواصم والمدن العالمية، لكى يفوز بذلك العقد قامت تلك الشركة بإيفاد مندوبين عنها لزيارة مصانعه فى مصر، وتكررت تلك الزيارات لنحو ١٧ مرة تم خلالها التأكد من مراعاة الاعتبارات البيئية فى جميع مراحل العملية الإنتاجية، وحتى مستوى النظافة العامة داخل المصانع بدءا من دورات المياه التى يستخدمها العمال وانتهاء بما يقدم لهم من وجبات داخل المصانع، تم ذلك بمنتهى الجدية إلى أن تأكد المستورد أن الشركة المصرية تستخدم الأساليب المتعارف عليها عالميا فى حماية البيئة والصحة العامة، وعندئذ فقط فاز المصدر المصرى بالصفقة.

ولقد أردت أن أنقل تلك الرواية لمنتجينا فى مصر الذين يسعون لتصدير منتجاتهم لأسواق العالم، وأقول لهم بكل الصدق لا مفر من احترام قوانين البيئة والالتزام بمعاييرها، إذ لم يعد ذلك ترفا، ولم تعد تلك قضية تطبيق قانون البيئة فى مصر، ولكنها أصبحت أحد أهم محددات زيادة القدرة التنافسية. أدعوهم أيضا بالسعى لتبنى مفاهيم الإدارة البيئية مثل الأيزو ١٤٠٠٠، فالعالم يتجه نحو أن تكون تلك المقاييس عالمية فى المستقبل القريب، وما لم نستعد لذلك من الآن فسوف نخرج من حلبة السباق. وأخيرا فهل بعد ذلك يمكننا الحديث عن حماية البيئة بعيدا عن قضايا التنمية والنمو الاقتصادى والاجتماعى؟ - إجابتى عن هذا السؤال هى لا..